مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: نحو وعي اجتماعي بدور المجتمع المدني في عراقنا المعاصر
اسم الكاتب: أ.م.د. نظلة احمد الجبوري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6762
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 23:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نحو وعي اجتماعي بدور المجتمع المدني في عراقنا المعاصر

الدكتورة
نظلة احمد الجبوري
استاذ الفلسفة المساعد
مركز الزمان للدراسات الاستراتيجية

تمهيد ..

في الوقت الذي نال فيه مفهوم المجتمع المدني الترويج الأكاديمي والواقعي في العقدين الماضيين عالميا وعربيا، فهو يعكس مقولة تاريخية لظاهرة تتمتع بوجود حقيقي متغير في الزمان، وجود يمكن تلمس قسماته العامة، كما تميز بالخصوصية في حاضرنا الراهن لا سيما في ظل الحاجة للتفاعل مع واقعنا العراقي المعاصر.

ولعل في تحديد مفهوم المجتمع المدني بنية ومضمونا في خطابنا العراقي المعاصر يعني الإقرار بوجود المجتمع المدني في واقعنا العراقي والذي يقتضي الإرتقاء الى مستوى الفعل التاريخي والحضاري. لكون المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الإجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة أي البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة الدولة. إنه هلمش يضيق ويتسع بحسب السياق، هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الإجتماعي والمستوى السياسي، وهذه الهوامش تسمى المجتمع المدني.(١)

وعلى الرغم من كون مفهوم المجتمع المدني لم يحفر عميقا بعد في واقعنا العراقي الإجتماعي والسياسي والفكري والثقافي والقانوني، فإن الأمر يقتضي التوصيف الفكري والتحليل الأكاديمي والتطبيق الواقعي لتقديم الإجابات عمّا يدور في الأذهان من تساؤلات وإشكاليات أجدها تتمثل بـ: هل يعبر المجتمع المدني عن واقع إجتماعي عراقي قائم بالفعل؟ هل المجتمع المدني مجرد لفظ لا مفهوم له ولا دلالة في الواقع العراقي؟ هل تعمّق المجتمع المدني في الطرح الفكري العراقي المعاصر وفي الخطاب العراقي المعاصر؟ هل وضّح المجتمع المدني حقا حقوق الإنسان العراقي على وفق التطبيق الديمقراطي؟ هل يكون تحقيق المجتمع المدني في عراقنا المعاصر خطوة نحو النهج الديمقراطي ؟ هل لمنظومة المجتمع المدني الإستقلال الحقيقي عن الدولة ونظامها السياسي أو الأفضل لتحقيق مرتكزاته التوازن والتفاعل مع الدولة؟.

وأجد في هذه التساؤلات والإشكاليات مضامين حوار عراقي هادىء هادف يتناول واقع المجتمع المدني، يثير مناقشات قد تتفق وقد تفترق، قد تلتقي وقد تتباين مسارات تساؤلاتنا وأفكارنا بصدد واقع المجتمع المدني في عراقنا اليوم. وربما رسخت موجبات التغيير في واقعنا العراقي قراءة مفاهيم المجتمع المدني ومحاولات تفعيلها في هذا الواقع ، بعدما تم طرح قضايا حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية على وفق مبدأ المواطنة أو المواطنية والوطنية والقضايا الثقافية والاجتماعية. أي النظر أو قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي على وفق مفهوم المجتمع المدني ومفهوم النظام السياسي أو الدولة، والتي تنطلق من ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني في مقابل الدولة ونظامها السياسي؛ فغياب المجتمع المدني-بما يتضمن من مؤسسات ومنظمات الطلبة والشباب والمرأة وحقوق الإنسان والعمال وغيرها من منظمات وجمعيات-يؤدي الى تحول الأيديولوجية من سياسة الى مجرد شكل ضمن البنية الإجتماعية. وإلاّ فترسيخ المجتمع المدني يعني ترسيخ البنية الإجتماعية ترسيخا يؤدي بالضرورة الى الإستقرار والهدوء ، لكون المجتمع المدني يعني فيما يعنيه فرصة من فرص التعبير عن الرأي والموقف والإنتماء والتطلع المستقبلي. والتغيير المرجو في العراق المعاصر سيتحقق حينما يترك الحيز للمبادرة الفردية أو المنظمة الإجتماعية (المدنية)، الى جانب دور النقابات المهنية والجمعيات الثقافية والصحفية والإعلامية وجماعات رجال الأعمال.

وبالمقابل فإن ما يرصد في حركة المجتمع العراقي كون الأحزاب والتجمعات والتنظيمات والمنظمات والنقابات والحركات وغيرها من مسميات تتفاعل بعنف يصل حد الصراع والنفي أو الإلغاء للطرف الآخر. مما سيفاقم التقاطع بين هوية النظام السياسي العراقي وهوية المجتمع العراقي، مع تفاقم الوضع الإقتصادي للإنسان العراقي في ظل قرارات سريعة ومتعجلة تطال الإنسان والمجتمع.

ولعل تساؤلات تطرح نفسها: هل يتوقع ترسيخ المجتمع المدني في ظل نظام سياسي متغير وغير واضح الملامح، ومستقبل غير واضح المعالم؟ وهل تسهم المنظومة الأخلاقية والتربوية في واقعنا العراقي في قيام مجتمع مدني طالما يتمّ ارتباط المجتمع المدني قيما وأخلاقيات وثقافة بالمجتمع وبالرأي العام من أجل تحقيق التغيير عبر طرح مشروع منطقي واقعي عقلاني ؟ سيما في وجود حركات ومنظمات طلابية ونسائية وبيئية وإنسانية لم تزل تبحث عن تشكلها الإجتماعي أو بعدها الإجتماعي. وما دورها في توثيق هوية العراق دولة ومجتمعا، وفي ترسيخ الإنتماء الوطني للعراق قبل الإنتماء للمذهب أو للطائفة أو للقومية ؟ وهل يحيا العراقي كمواطن له حق في عراقه وعراقيته دونما إضطهاد عرقي أو ثقافي أو سياسي على وفق ما يفترض من نهج ضمن المجتمع المدني ؟.(٢)

وإذن لا بد من تفعيل دور النخب العراقية مهما تباينت وتنوعت قراءاتها وتطلعاتها السياسية والثقافية، لتحقيق تراكم إجتماعي ضمن تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق تغييرات نوعية في المجتمع تعزز فيه تنظيمات المجتمع المدني بدورها الهامش الديمقراطي

الموجود في الدولة والمجتمع لكونها تشكل الأساس الإجتماعي للدولة.

وبموجب ذلك فإن الفعل الديمقراطي في الفكر والثقافة والمعرفة لن تتأسس في الوعي الإجتماعي إلا بتفعيل تنظيمات المجتمع المدني ذات الفعل الطوعي المستقل الجمعي المؤسسي من أجل تعزيز التماسك الإجتماعي.(٣)

فيما لو عرفنا بأن التوجه نحو ترسيخ المجتمع المدني في الواقع يهدف الى تحقيق مشروع اجتماعي سياسي ومدني في المجتمع العراقي المعاصر. والمجتمع المدني بهذا المعنى يعني النشاط الاجتماعي في اطار البناء الشامل والمتكامل والفهم الحقيقي التجريبي الواقعي، على الرغم من عدم انفصاله عن الدولة (النظام السياسي) بشكل تام؛ ويعني في الوقت نفسه تجدد بنية المجتمع عبر وجود حقوق جديدة للممارسة والتنظيم تسهم في حركية وفعل التغيير في المجتمع نفسه من جانب؛ مع الحفاظ على التمايزات والخصوصيات والتضامنات الضرورية والاستقلالية الذاتية التي لا تخضع للسلطة المركزية من جانب آخر. وهذا يتم بالوعي الذاتي الجماعي، الوعي السليم والمطابق بالذات وبالواقع الموضوعي الخارجي، هو المنطلق الأساس للانفصام بهذا القدر أو ذاك بين الدولة والمجتمع المدني.(٤)

بنية المجتمع العراقي..

لعل تناول البنية الإجتماعية في العراق على وفق الواقع الفعلي ووضوح الرؤية وموضوعية الطرح، ربما تعكس واقع المجتمع العراقي في ظل الحاضر وأفق المستقبل وواقع الفرد العراقي الذي نريده حرا يحقق ذاته ويفعّل وجوده ضمن عراقه الحر الموحد مهما تباين وتنوع وتعدد في تطلعاته إثنيا-عرقيا، ومذهبيا-دينيا، وطائفيا-عقائديا، وآيديولوجيا-سياسيا.

ففي كل مجتمع مؤسسات سياسية ودينية وتربوية وأسرية وإقتصادية وعسكرية تؤثر على مجمل البنية الإجتماعية، على الرغم من كون المؤسسة التربوية والأسرية غالبا ما تكون في مركز المتلقي المنفعل وليس في مركز القرار الفاعل، الى جانب عدم ثبات الدور لهذه المؤسسة أو تلك الذي يتغير بتغير المؤثرات الداخلية أو الخارجية وربما يكون التغيير مرحليا أو تبعا لظروف إستثنائية.

وإنطلاقا مما تقدم فإن كل فعل إجتماعي من جهة ما أو حزب ما يتخلل الوجود الإجتماعي العراقي هو فعل ضاغط على الفرد والمجتمع ، يراقبه ويتدخل في حريته ويوجه جهوده نحو طاعته ، ليتقبل من ثم كل ما يملى عليه . وعندئذ يتحول الفعل الإجتماعي في ظاهره الى تسلط سياسي أو الى سلطة سياسية في الواقع في حقيقة الأمر .

فالتسلط السياسي هو فعل حقيقي وممارسة واقعية تمارس على الفرد والمجتمع في الواقع من الأحزاب والتنظيمات والحركات وغيرها ، مما ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على

العراقي. فقراءة المجتمع العراقي ترصد جدليات متعددة متعارضة في الواقع وفي الرؤية المستقبلية للعراق والتي من المفترض بها، توكيدها للهوية العراقية وللعراق الموحد إجتماعيا وثقافيا وسياسيا وديمقراطيا .

ولعل في البعد الوصفي-التحليلي لواقع المجتمع العراقي على وفق نظرة آنية ومستقبلية يعّد مقدمة ضرورية للحفاظ على وحدة العراق أو العراق الموحد، والإنفتاح على المجتمع العراقي ديمقراطيا لتلافي شيوع الفوضى في الشارع العراقي وتفاقم الصراع السياسي والإجتماعي في الحياة العراقية، في الوقت الذي لابد فيه من الحفاظ على إستقلالية العراق وسيادته وأمنه داخليا وخارجيا، وما تعنيه من حفاظ على أمن الفرد والمجتمع.

فعلى نطاق الواقع العراقي يلاحظ تنامي دور الأحزاب الإسلامية في المجتمع العراقي في مقابل دور الأحزاب غير الإسلامية التي ترى من المستحيل التضحية بالديمقراطية ، وكلاهما يشكلان اللعبة السياسية العراقية، على الرغم من سعي كل طرف الى تحييد أو تحديد الطرف الآخر. هذا من جانب؛ ومن جانب آخر وفي وسط هذا الخضم لا يمكن تجاهل حقوق الإثنيات والأقليات الأخرى وما يشكلونه من نسبة في المجتمع العراقي. لكي لا تفقد مصداقية الجميع على صعيد الواقع السياسي والإجتماعي، عندما تغض النظر عن حقوق الإنسان في المجتمع عراقي.

فالمجتمع العراقي مجتمع أزمات على ما يبدو: أزمة ديمقراطية، وأزمة سياسية، وأزمة ما هو إسلامي، وأزمة أقليات، وأزمة حقوق إنسان، وأزمة أمن، وأزمة هوية، وحتى أزمة وجود أو حياة. مما يلحق الأذى الحقيقي بالمجتمع العراقي ، تتضح عبر التصريحات والشعارات التي تجعل من الديمقراطية وسيلة لإختبار الأحزاب المتباينة والمتعددة والمتنوعة بحجة الدفاع عن الديمقراطية نفسها ووحدة العراق، حتى عدّ ذلك الوجه الآخر للديمقراطية الهشة في العراق المعاصر.

والخطاب السياسي العراقي يركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية، على الرغم مما يبدو من تعارض في خضم الحياة السياسية والإجتماعية العراقية. لكون المشهد السياسي العراقي يفسح للمشهد الديني العراقي فرصة الدور العلني الشكلي أو اللاشكلي ظاهريا. فالإسلام الدين غدا إسلاما سياسيا ربما سيتحول الى ثغرة بين المجتمع والدولة، مجتمع هويته الإسلام، ودولة هويتها الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته ولو شكليا.

وهكذا يتم التدخل المزدوج في حياة الفرد العراقي والمجتمع العراقي من الأحزاب الدينية والأحزاب السياسية العلمانية . فالحزب الديني يتدخل في أدق خصوصية الفرد العراقي حتى ظهر التعصب الديني والطائفي-المذهبي، والحزب السياسي العلماني يباعد بين الدولة والمجتمع بحجة الديمقراطية والتعددية. الأمر الذي يؤدي الى قيام هذا الحزب أو ذاك الى تقارب ظاهري لمرجعيات آيديولوجية متناقضة. الى جانب ما يلاحظ على هذا الحزب أو ذاك وكأنه أسير

توجهات تقليدية لم تستوعب المتغيرات التي يشهدها المجتمع العراقي آنيا ، وربما مستقبليا على وجه الخصوص. هذا مع ما عرف به البعض من وصف الفساد والرشوى يفقدهم مصداقيتهم في المجتمع العراقي. الى جانب ما يرصد من دور للولاء العشائري والسلوك المذهبي المتعصب لدى هذا الحزب أو ذاك. إضافة الى الضغط الآيديولوجي لهذا الحزب أو ذاك على ممارسات الفرد المنتمي إليه، وما قد يثير من أزمات في المجتمع العراقي، أو ما قد ينعكس سلبيا على المجتمع العراقي على المديات القريبة أو البعيدة. فضلا عما يثير الصراع السياسي على السلطة بين هذا الحزب أو ذاك من قضايا إجتماعية حساسة وما يثير من مواقف رافضة بشكل صريح أو مؤيدة بقدر ما . مع الأخذ بالاعتبار وجود أغلبية صامتة في المجتمع العراقي حتى الآن القريب ، وما ستحدد لها من دور في النظام السياسي وفي المجتمع العراقي عاجلا أم آجلا .

وفي المجتمع العراقي أحزاب وحركات وتنظيمات متشددة لا تخفي عداءها للنهج الديمقراطي والتعددي ، وأحزاب وحركات وتنظيمات مضادة في المقابل ، تحاول جميعا الفعل على حساب الفرد العراقي وإستقلال قراره، عبر وسائل الإعلام والصحافة بما تطرح من رؤى تصل بعض الأحيان حد الإغتيال السياسي والتصفية الجسدية للسياسيين والأكاديميين والعلماء المناهضين لها، أو المعارضين آيديولوجيا وقوميا وعقائديا. وهو ما يلفت النظر ويفارق بين ما يطلق من شعارات وأقوال حول حقوق الإنسان العراقي وحرياته، وحول الديمقراطية والنظام السياسي.

وفي كل الأحوال فإن بنية المجتمع العراقي ليست عصيّة على التفكيك، فهي بنية ربما تزداد هشاشه مع إستمرار الرؤية المذهبية أو الطائفية أو الأقلية أو الإثنية أو المحاصصة الحزبية-السياسية. وإلاّ فالمفارقة واضحة بين توجهات النظام السياسي العراقي في الحاضر مع النهج الديمقراطي المفتعل له وممارساته مع حقوق الإنسان العراقي في الواقع .

دور الوعي في تفعيل المجتمع المدني في الواقع العراقي..

لعل دور المجتمع المدني في تعميق النهج الديمقراطي في المجتمع العراقي لا يتحقق إلاّ عبر مقولة الوعي الإجتماعي التي تعني التفهم الواقعي بضرورة التغيير نحو المجتمع المدني في العراق المعاصر وتحقيق التناغم والتجانس بين وعي الفرد ووعي المجتمع لهذا التغيير . وأذن لابد من القول لكي يتم تحقيق مجتمع مدني في واقع ما لابد له في ظل وجود مفهوم أو تصور للتغيير، وهذا لا يعني الإنتقاص من مفهوم المجتمع المدني، بل يعمقه ويفعله في الواقع بوصفه الواجهة الحقيقية لفعل التغيير على وفق مبادئ حقوق الإنسان وتفعيل النهج الديمقراطي وبلورة المنظومة القيمية في المجتمع. وبعدما يغدو خيار الفرد وخيار المجتمع بماهية المجتمع المدني خيارا تاريخيا في التنظير والواقع ، في المبدأ والمضمون، وأن لاسبيل الى تقدم المجتمع ونهوضه إلاّ من خلال مؤسسات المجتمع المدني ودورها الإجتماعي. بوصف المجتمع المدني حقا إجتماعيا ومدنيا واقعيا للفرد والمجتمع معا على وفق منهجية التفكير وجدلية الواقع؛ الى جانب الحوار والنقاش والنقد، حوار عقلاني ونقد ذاتي جريء مع الذات مما يؤدي الى وضوح المفاهيم والرؤى ومن ثم الى تحول المجتمع المدني ليس الى همّ نظري ونقاش فكري فحسب بل

الى موقف واقعي-تطبيقي ممارسة وسلوكا بوصفه يسهم في بلورة وعي إجتماعي بماهية المجتمع المدني.

وكأن المنظور الإجتماعي لدور المجتمع المدني في الواقع المعاصر يسهم في إيجاد الوعي الإجتماعي للفرد والمجتمع وعلى وفق جدلية دور الفرد في المجتمع ودور المجتمع في تعزيز دور الفرد. والمعرفة الإجتماعية بحقوق الإنسان عموما ومعرفة الحقوق الإجتماعية للإنسان خصوصا تسهم في تفعيل الإنتماء الوطني عبر ترسيخ مفهوم المواطنة والتي تتحقق في الواقع وتحقق في الوقت نفسه عبر مفهوم الوعي سواء أكان وعي الفرد (الوعي الفردي) أو وعي المجتمع (الوعي الإجتماعي) لتنامي المجتمع المدني في مجتمعنا العراقي الذي سيصبح حقا من حقوق الإنسان وتعبيرا عن حريته في التعبير على وجه الخصوص الغائب أو المغيّب في ظل غياب منظومة المجتمع المدني الحقوقية أو القانونية التي تضمن حرية الفرد والمجتمع. والتساؤل المطروح: ما المقصود بمفهوم الوعي؟ وما المقصود بوعي الفرد ووعي المجتمع للوصول الى وعي جمعي بصدد المجتمع المدني وتطبيقاته في الواقع العراقي؟ .

لعل في مقولة الوعي إرتقاء بوجود الإنسان (الفرد)، لأن "وعي الوجود هو وعي بوجود الذات "أي" حرية الذات الواعية" بمفهوم (الوعي الفردي)، أولا؛ ووعي بالوجود الإجتماعي الذي يجد الفرد نفسه فيه بمفهوم (الوعي الإجتماعي)، ثانيا؛ ووعي الترابط الجدلي بين الوعي الفردي والوعي الإجتماعي، ثالثا؛ مما يسهم في تشكيل صورة الوعي الإجتماعي بضرورة التغيير عبر تحقيق ماهية المجتمع المدني ودوره في الواقع الإجتماعي.

وبموجب ذلك عدّت قضية الوعي الفردي من أدق المقولات في فهم المجتمع المدني . ولعل في عدم وعي الفرد بمفهوم المجتمع المدني لربما يرجع الى الإطار الإجتماعي والثقافي المتواجد فيه أو يرجع الى الفرد ذاته لكون الوعي يرتبط أول ما يرتبط بمعرفة الذات أي الوعي بالذات بصورة فعّالة ، على وفق صيرورة الواقع الإجتماعي للفرد ثقافيا وإجتماعيا وسياسيا وفكريا . وبمعنى آخر يشارك الوعي الفردي الخاص في الوعي الإجتماعي ويخضع الوعي الإجتماعي العام وعي الفرد على وفق مقولات الفعل والتفعيل سلبا أو إيجابا.(٥)

إما الوعي الفردي فيتحقق في الواقع من خلال الوعي الآيديولوجي لكونه وعيا يرتبط بتشخيص قضايا المجتمع وإشكالياته، من جانب ؛ والوعي التجريبي بكونه وعيا يرتبط بتجربة الفرد وتجربة المحيط المتواجد فيه وتجربة المجتمع الذي يضمه ، من جانب آخر وإنعكاساته من قيم وتقاليد ونمط تنشئة إجتماعي وسياسي وإسلوب ضبط إجتماعي وإعلامي . فالوعي على وفق التصور الواقعي هذا يعّد وعيا حقيقيا يقدم للفرد فهما واضحا ومعمقا وصحيحا لواقعه الفردي والإجتماعي.(٦)

وأما الوعي الإجتماعي فيعد إشكالية معقدة ومترابطة مع ظواهر الواقع الإجتماعي في المجتمع مما يدل في الوقت نفسه تضمن تحليل البعد المعرفي للوعي على تحليل سوسيولوجي ، في تعبير بيّن الى أن تكوين الوعي يتحقق في إطار المجتمع . ومن ثم فإن تنامي الوعي الإجتماعي للفرد بضرورة التغيير نحو المجتمع المدني يعني تنامي وعيه بذاته وبواقعه الإجتماعي في صيرورته ومتغيراته . وكأن الوعي الإجتماعي يعني وعي الواقع إجتماعي للفرد والوعي بالمجتمع على وفق تفعيل الأفكار والآراء والمشاعر والتقاليد للفرد من جانب ؛ وإشكاليات وقضايا المجتمع من جانب آخر .

وعندئذ يصبح الوعي الفردي خصوصا والوعي الإجتماعي عموما المدخل الحقيقي لفعل الإنسان في التحدي والتصدي والتحرر من أجل صيرورة المجتمع وتقدمه .

دور المجتمع المدني في تفعيل النهج الديمقراطي ..

لعل في ترسيخ النهج الديمقراطي بوصفه الشرط الأساسي لقيام المجتمع المدني كممارسة إجتماعية ــ ديمقراطية ــ متقدمة على وفق مفهوم الترابط الجدلي بين المجتمع المدني والنهج الديمقراطي وممارسة حقوق الإنسان ، الأمر الذي يعمق الترابط بين بنية المجتمع المدني وبين المشروع الديمقراطي، اذ بلا حق الحرية وحقوق الانسان وحرية الاختلاف لا يتسع الحديث عن معنى مجتمع مدني على أساس ديمقراطي مؤسس على الفعل الاجتماعي . من جانب؛ ومن جانب آخر فان لا معنى للحقوق دون نهج ديمقراطي يتجسد عبر تنظيمات وحركات ومؤسسات المجتمع المدني . والذي يعبر عن نفسه بحق القول والتعبير والتجمع والإنتظام والإختلاف في الرأي وقبول الرأي الآخر وإحترام طروحات الآخر وتفعيل إسلوب الحوار والنقاش ، وممارسته بين التجمعات والجمعيات والتنظيمات والأحزاب المكونة للمجتمع المدني في الحياة الإجتماعية .

ومن أجل ترسيخ مفهوم المجتمع المدني على وفق ممارساته في النهج الديمقراطي لابد له من منظومة قيمية أخلاقية ــ ثقافية ــ إجتماعية ــ ذاتية ، ترسخ هذا المجتمع وتفعل نهجه لدى الفرد والمجتمع، وعندئذ فقط يتحول النهج الديمقراطي والمجتمع المدني الى فعل إجتماعي دونما إستبداد سلطوي أو إستعباد إحتلالي، تمكن الإنسان على الفعل الحر والإختيار الحر بعيدا عن حتمية القيم التقليدية الأبوية والسلطوية التي تعمق بدورها إزدواجية السلوك والشخصية للإنسان.[٧] على وفق مباديء الإستسلام والخنوع وليس الفعل والتغيير والتطوع. مما يعني الاقرار بوجود جدل اقصائي متبادل أو ضدي بين المجتمع المدني والدولة أو النظام السياسي، يكون المجتمع المدني هو"فضاء الضدية المقصاة" من قبل النظام السياسي أو السلطة بوصفه أي المجتمع المدني فعلا ضاغطا مهددا لفعل الدولة الفكري الآيديولوجي المتسلط من أجل مواطنة حرة. وهكذا يصبح المجتمع المدني المجال الأوسع لفضاءات الحرية الناشطة لترسيخ مفهوم المواطنة والحقوق المدنية.[٨]

فمنظومة تؤسس على الطاعة العمياء تفعل فعلها السلبي في إعاقة قيام مجتمع مدني في واقعنا المشتت الفوضوي الذي يحاول أن يخط قسماته العقلانية أحيانا والفوضوية أحيانا أخرى ، إنطلاقا من تحرر العقل من قيوده التي هي بدورها قيود الإبداع والتجدد والتغير . الأمر الذي يقتضي إقرار النخبة السياسية بوقوعها في خلل حقيقي حينما ركزت على البنية الفوقية للنظام السياسي والنظر الى النهج الديمقراطي كبنية فوقية أيضا للنظام السياسي ، أو وكأن النهج الديمقراطي هو صورة فوقية للنظام السياسي دونما محاولة ترسيخ القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنظور التربوي، أي بعبارة أخرى تم " تعميق الفعل السياسي والآيديولوجي على حساب الفعل الإجتماعي والقيمي، الى جانب إيجاد شخصيات ونخب متلوّنة تدعو الى النهج الديمقراطي وتمارس نقيضه على صعيد السياسة والثقافة والعقيدة الدينية.

والتساؤل المطروح هنا : هل تتمكن حركية المجتمع المدني من فرض حرياتها ذاتيا بضرورة النهج الديمقراطي والمسار الديمراطي للمجتمع بعيدا عن مظهريات الدولة أو التسلط السياسي؟. فمن أجل أن يترسخ النهج الديمقراطي في مجتمع ما لا بد له من بعد اجتماعي. ولكن حذار من النهج الديمقراطي دون مشروع اجتماعي لأنه سيكون أقرب الى المقايضة منه الى الحقيقة الموضوعية . والمجتمع المدني الذي لا يتأسس خارج فضاء الاقصاء المتبادل مع الدولة ولم يكن له نسيجه الخاص الفكري والآيديولوجي السياسي المتنوع والمتعدد التوجهات في الفعل الديمقراطي فلا يوصل الى صياغة وعي اجتماعي أساسه المجتمع المفتوح.(٩)

وقفة أخيرة ..

نرى في المجتمع المدني نتاج قراءة الواقع الاجتماعي بعد تحرره من وهم الدولة، على وفق قراءة فكرية ــ اجتماعية توضح الشكل الجديد للفعل السياسي، عبر تفعيل حقوق الانسان والنهج الديمقراطي ، باعتبارها مجالات التحليل الجديد للمجتمع في الوقت نفسه؛ بمعنى تغيير نمط الحياة أو اعادة تشكيل المجتمع سعيا نحو الاتجاه العام للتغيير الذي بات هو السائد، وعلى ما يعكس التغيير من تصورات جديدة للواقع الاجتماعي الذي يؤدي بدوره الى ظهور أشكال جديدة للحياة الاجتماعية تحدد صلات جديدة بالفعل السياسي وبالممارسة الاجتماعية بموجب مبادئ حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية.

وهنا لابد من التأكيد على ما يحتاجه فعل الحرية من وعي وممارسة وتعبير يتضمنه الفعل الاجتماعي لكي يتم تحول النهج الديمقراطي التحرري الى بغية اجتماعية حقيقية. وكلما نضج الفعل الاجتماعي في صيرورة التحرر والاستقلال كلما تعمق المجتمع المدني في نتيجة ذلك، بل وصار بدوره أي المجتمع مقدمة للفعل الاجتماعي في ديمومة حركية.

واذن لا بد أن يكون المجتمع المدني في النهاية محصلة للفعل الاجتماعي في الواقع العراقي ليتحقق النهج الديمقراطي الاختياري الحر وليس الحتمي المفروض من الفعل الأحادي الحزبي والآيدلوجي والتنظيمي والثقافي للنظام السياسي الذي ما يزال ينشط سلطويا مما يعوق بقدر أو بآخر الفعل الاجتماعي وحركيته.

الهوامش والمصادر..

(١) أنظر : عبد الحميد الأنصاري ، في بحثه (نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني) ، مجلة المستقبل العربي ، ع ١٧٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠١ ، ص ٩٥ - ١١٤ .

(٢) أنظر : فهيمة شرف الدين ، في بحثها (الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني) ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٢٧٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٢ ، ص ٣٦ - ٤٨ .

(٣) أنظر : عبد الحميد الأنصاري ، المصدر نفسه .

(٤) أنظر : برهان غليون ، في بحثه (بناء المجتمع المدني العربي - دور العوامل الداخلية والخارجية) ، مجلة المستقبل العربي ، ع ١٥٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٦٩ - ٧٩.

(٥) أنظر : د. نظلة أحمد الجبوري ، في بحثها (نحو وعي اجتماعي بحقوق الانسان في خطابنا المعاصر) ، مجلة الهدهد، ع ١٤، بغداد ٢٠٠١ ، ص ١٦٣ - ١٧٤.

(٦) أنظر: رفعت الجادرجي، في بحثه (العمارة المقدسة)، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٥١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص٣١ - ٣٢. وأنظر: محمد عوض خميس، المرأة والتقدم للخلف ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٧ ، ص١٥.

(٧) أنظر: فهيمة شرف الدين، المصدر نفسه.

(٨) أنظر: الطاهر لبيب، في بحثه، (علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي)، مجلة المستقبل العربي، ع ١٥٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢، ص ٨٠ - ١٠٤ .

(٩) المصدر نفسه .